الفضاء العمومي البرجوازي بين: منظور «هابرماس» ومعايير «أرندات» ورؤية «فريزر»

د. بوبكر الصديق بن شويخ[1]

The Bourgeois public space between: Habermas's perspective, Arundat's standards and Frazier's vision

تاريخ الاستلام: 2020/09/20 تاريخ القبول: . 2020/11/02 تاريخ النشر: 2020/12/15

ملخص:

تأتي هذه الورقة كمحاولة لتلخيص وإبراز أهم الآراء، ومختلف وجهات النظر التي جاء بها بعض المفكرين أمثال: «حنه أرندات» و«نانسي فريزر» حول مفهوم الفضاء العمومي البرجوازي الذي صاغه الفيلسوف الألماني «يورغن هابرماس»، وعليه يهدف هذا المقال إلى طرح جملة من الأفكار والتصورات التي تعد مرجعية فكرية حقيقية حول موضوع الفضاء العمومي البرجوازي، مما قد يزيد في إثراء النقاش حوله مستقبلا. خاصة في ظل التطورات الاجتماعية والتكنولوجية التي يتميز بها العصر الحديث. وهذا من خلال استعراض مجموعة من الآراء والمواقف التي تبين أن مثالية الجدل والنقاش العقلاني المؤسس على الديمقراطية والمؤصل لحرية الرأي والتعبير، وحق النقض والمساءلة. التي كانت تتشكل من خلال النوادي والساحات العامة في أوروبا الحديثة وفق تصور «هابرماس». تحمل جملة من النقائص والعيوب الواضحة تصل إلى حد التناقض، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمساواة والمشاركة التمثيلية التي اقتصرت على الطبقة البرجوازية من الذكور، وهو ما جعل المفكرتين الأمريكيتين تطالبان بإعادة النظر في مثالية النقاش السياسي بصورة خاصة، وفي الفضاء العمومي البرجوازي بصورة عامة. لا سيما في ظل التحديات التي فرضت على الفضاء العمومي في الوقت الحاضر، خاصة أمام تراجع سلطة الدولة على أراضيها، في خضم تلاشي الحدود الإقليمية للدول وفي ظل الانفتاح والاندماج الثقافي والسياسي، الذي أفرزته العولمة بفعل التطور الهائل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

الكلمات المفتاحية: الفضاء العمومي البرجوازي، النقاش العقلاني، الديمقراطية، حرية التعبير، تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

Abstract:

This paper is an attempt to summarize and highlight the most important views, and the different views that some thinkers such as: «Hannah Arndat» and «Nancy Fraser» on the concept of bourgeois public space, formulated by the German philosopher «Jürgen Habermas». So the aim of this research is to present a range of ideas and perceptions that serve as a true intellectual reference on the subject of bourgeois public space, thus further enriching the debate on it in the future. Especially in the light of the social and technological developments that characterize modern times. This is through a review of a range of views and positions that showing that

1 المؤلف المرسل: د. بوبكر الصديق بن شويخ، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، dr.benchouikh@gmail.com

the idealism of debate and rational debate is based on democracy, and freedom of opinion and expression, the right of veto and accountability, who was shaped by clubs and public arenas in modern Europe as conceived by «Habermas». But there was a number of obvious shortcomings and shortcomings amount to contradiction, especially when it comes to equality and representative participation, which have been confined to the male bourgeois class. Which has led the two Americans thinkers to call for a review of the idealism of political debate in particular, and of bourgeois public space in general, especially in the light of the challenges that have been imposed on public space at present, particularly after the decline in State authority over its territory, and in the midst of the erosion of the territorial boundaries of States in the context of openness and cultural and political integration, brought by means of globalization as a result of the tremendous development of information and communication technology.

Keywords: bourgeois public space, rational debate, democracy, freedom of expression, information and communication technology.

- مقدمة:

تعد الساحات العامة التي تنشأ داخل المحيط الاجتماعي، التي يمكن للناس الوصول إليها، والتي عادة ما تتشكل في الأماكن العمومية، كالحدائق، الشواطئ، النوادي، المقاهي، المسارح، وغيرها من الأماكن التي يستطيع الأفراد فيها تعزيز تجاربهم التشاركية داخلها، والمعروفة باسم الفضاء العمومي. وهو المفهوم الذي صاغه الفيلسوف الألماني «يورغن هابرماس» في كتابه «الفضاء العمومي: أركيولوجيا الدعاية باعتبارها مكون أساسي للمجتمع البرجوازي»، وهذا عندما تحدث عن الوظيفة النقدية التي يؤديها الفضاء العمومي من خلال عمليات التفكير المنطقي، والتداول السياسي للأفراد، باعتباره المراقب الشرعي للسلطة السياسية، والذي ارتبط ظهوره مع تطور الديمقراطية، مما أتاح امكانية التفاعل العام عن طريق المشاركة الطوعية في الحياة المدنية.

على الرغم من أن البعض يري أن المجتمع الحديث قد انسحب من الحياة العامة لأن الفضاء العمومي، تاريخيا كان متناقضا في طبيعته بسبب الطريقة التمثيلية التي كانت دائما تقتصر على الذين كانوا قادرين على المشاركة. أي أنه صالح لمجموعة اجتماعية دون سواها، وبالتالي لا يمكن أن يمثل الفضاء المادي الواحد مساحة شاملة من الديمقراطية، على الرغم من أن العديد من المفكرين يتفقون، على أن أماكن التجمع، التي يتم تشكيلها في الفضاءات العمومية هي في الأساس نابعة من احتياجات ثقافية، سياسية، اجتماعية، بصرف النظر إن كان تشكلها استجابة لتحقيق أغراض خاصة أو عامة.

1. مفهوم الفضاء العمومي البرجوازي لدى «هابرماس»

1.1 المرجعية الفكرية لـ «هابرماس»

1.1.1 الخلفية التاريخية والفلسفية لـ «هابرماس»

لقد سبق للعديد من المفكرين، التطرق إلى موضوع التجمع في الساحات العامة، وانشاء حلقات نقاش وجدال، تنشطها الشخصيات المرموقة والبارزة، التي تنتمي إلى الطبقات العليا في المجتمع، والتي كانت تتمتع بنوع من السلطة، إلى جانب النفوذ والمال، أو ممن يمتلكون قدرا من العلم والمعرفة عن باقي عموم الناس، كما

كان الشأن لدى اليونانيين القدامى الذين خصصوا أحد الأماكن للتجمع، المعروفة باسم «الأغورا»، التي لها معنى الديمقراطية (قاسيمي، 2016)، والتي كانت تقع في أثينا أسفل «الأكروبوليس»، وهو مكان مفتوح في الهواء الطلق، يتجمع فيه المواطنون الشغوفون بالمناقشات السياسية، الذين يدفعهم حب الاطلاع، إلى جانب محاولة فهم الجوانب الأكثر أهمية في الحياة. وهو كما كان الشأن ذاته في روما، أين كانت تعقد اجتماعات في الساحات العامة، في مبنى «منتدى روما»، حيث يتجمع الرجال لإلقاء الخطب، أو لمناقشة الاحداث اليومية، والمسائل المهمة، وكذا من أجل سن القوانين والتشريعات، التي من شأنها تنظيم الحياة اليومية في روما.

أما في العصر الحديث، ولتجاوز أزمات العالم، تتبلور العقلانية لدى الجماعة (هابر، 2012)، من أجل تحقيق العيش بسلام، إذ تشكلت القناعات بضرورة تغليب الحوار والنقاش، في طرح وتبادل الأفكار، وإزالة الاعتراضات والموانع، بهدف بلورة الاتفاقات، والتخلي عن منطق القوة والاستبداد، والتي تعد من الشروط الاساسية، التي من الممكن أن تضمن العيش بسلام، وتجنيب البشرية الحروب والصراعات، حيث دعا «هابرماس» في الكثير من كتاباته، إلى ضرورة التحلي بالمرجعية الأخلاقية والاجتماعية، في حل الخلافات العالقة، خاصة بعد أن فقد الدين سيطرته على الانسان كليا (بن تومي، 2014).

ويعد «يورغن هابرماس»، أحد رواد الجيل الثاني «لمعهد فرانكفورت للبحث الاجتماعي»، مقر ما أصبح معروفا «بمدرسة فرانكفورت»، الذي تم تأسيسه سنة 1923، وافتتح رسميا سنة 1924 (سليتر، 2004)، وقد عرف «معهد فرانكفورت» بتوجهه النقدي، باعتباره الوريث الشرعي للتركة الماركسية، حيث ركز أتباعه ومنظروه، على المحيط الاقتصادي، السياسي، الثقافي والاجتماعي، الذي تمت فيه عملية الاتصال (المشابقة، 2015). ومنه فإن «هابرماس»يُعتبر المفكر الألماني المعاصر الأبرز، رفقة «ماكس هوركهايمر» و»تيودور ادورنو»، لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأبرز المعبرين عن الاتجاه العقلاني، والأكثرهم نقدا للطابع التقني، الوضعي والقمعي للعقل، في الممارسات الرأسمالية والاشتراكية (بوتومور، 2004)، فقد عُرِف «هابرماس» بمواقفه وأفكاره حول مختلف القضايا الفلسفية، الأخلاقية، السياسية والاجتماعية، فقد فتح جبهات عريضة للنقاش حول المجتمع، الحق، الفضاء العام، الفن، الديمقراطية واللغة وغيرها من المواضيع التي شكلت البناء الفلسفي لديه (هابر، 2012).

ومن هذا المنطلق، فإن «هابرماس» كان يَعتبر الفلسفة بمثابة توضيح نقدي، يعطي معنى للعلوم الاجتماعية، وهو ما كان كثيرا ما يعبر عنه في كتاباته، أو يطرحه مباشرة للنقاش في لقاءاته التلفزيونية والاذاعية، سواء في ألمانيا أو خارجها، لاسيما في فترة ما بين نهاية الستينات والثمانينات، أين شكل مرجعا حقيقيا للمناقشات الفلسفية، الأخلاقية والسياسية المعاصرة، التي جعلت من الديمقراطية والليبرالية، مواضيعها الأساسية وقضاياها المحورية.

ليس من السهل تتبع المسار الفلسفي «لهابرماس» (بن تومي، 2014)، غير أنه من المؤكد أنه تمكن من صياغة مشروعه الفلسفي، الذي أسسه بالاستناد على مجموعة من النظريات منها: نظرية «الفضاء العمومي» ونظرية «الفعل التواصلي»، الذي يعتبره فاعلية تتجاوز العقل المتمركز حول الذات، والعقل الشمولي المنغلق، الذي يدعي أنه يتضمن كل شيء، والعقل الأداتي الوضعي، الذي يفتت ويجزئ الواقع، ويحول كل شيء إلى موضوع جزئي، حتى العقل نفسه (بوتومور، 2004)، وهذا بفضل الرصيد العلمي والمعرفي الذي بناه وتكون لديه، من خلال اطلاعه الواسع على أهم الأفكار والآراء، للعديد من الفلاسفة والمفكرين الذين سبقوه، وهذا ما يفسر التنوع الفكري الذي يتميز به، والذي يظهر جليا في أبحاثه ومقالاته المنشورة، في كبريات المجلات والدوريات العالمية، بالإضافة إلى كتبه التي ترجمت إلى العديد من اللغات.

إن الفضاء العمومي عند «هابرماس»، هو مصطلح فكري ودلالي، صاغه في اشارة إلى الحيز المكاني، المتمثل

في مجالس النقاش والحوار، التي كان يعقدها أفراد ينتمون إلى الطبقة البرجوازية من أوروبا الحديثة، والذين كانوا يتمتعون بنوع من الثقل الاجتماعي، إذ كانوا يجتمعون في هذه «الأماكن العامة»، لمناقشة القضايا التي تهمهم والتي لها علاقة مباشرة بمصالحهم المشتركة، حيث أصبح يتخذ من تلك الساحات، مكانا لتحديد وضبط العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة، باعتبار هذه الأماكن فضاء سياسي عمومي، يمثل صوتا معارضا للحكومة، وحصنا منيعا ضد هيمنة الدولة. والذي يمتلك فيه الأفراد الحق والجرأة على مساءلة السلطة، بشأن أدائها اتجاه المجتمع، وهذا عبر الاستخدام العلني للعقل في النقاش العقلاني النقدي.

وبذلك يتم اتاحة الفرصة أمام الفاعلين، للمشاركة عن طريق المداولات السياسية للقضايا التي تمس المجتمع، حتى يتسنى مراجعة القرارات والقوانين الصادرة عن السلطة الحاكمة، إما بتزكيتها أو انتقادها. وعليه فإن إمكانية تشكل رأي عام، ينشأ نتيجة توافق في الآراء حول القضايا المشتركة واردا، لأن المناقشة المفتوحة تزيد من طوباوية الاستفادة من إمكانات الفضاء العمومي، القائم على مبدأ الممارسة، ذلك أن تعبير «الرأي العام»، يشير إلى مهام النقد والرقابة، التي تقوم بها هيئة عامة من المواطنين، بصورة غير رسمية (Habermas and others ,1974).

2.1.1 الأساس الفكري لدى «هابرماس»

يعد مفهوم الفضاء العمومي، من المفاهيم الملازمة للعقلانية التواصلية (الأشهب، 2007)، ومن أهم المفاهيم الفكرية التي غاص فيها «هابرماس» بأفكاره وآرائه، خلال فترة الستينيات والسبعينيات، من خلال اطلاعه الواسع لمختلف آراء الفلاسفة والمفكرين أمثال: «كانط»، الذي استمد منه نظريته الديمقراطية، من خلال تأثره بمشروعه القائم على فكرة «السلام الدائم»، خاصة وأن «كانط» كان من المفكرين السباقين في التفكير في العمومية، حيث دافع بقوة، عن الجرأة في استعمال العقل الجمعي (العلوي، بدون سنة النشر).

في حين يظهر تأثر «هابرماس» بـ «هيغل»، الذي أقر بالنظام الاجتماعي والسياسي، الذي حققه البشر، باعتباره الأساس الذي كان ينبغي تحقيق العقل عليه (سليتر، 2004). بينما يعد المفكر الألماني «كارل ماركس»، حجر الأساس في فكر «هابرماس» بصفة خاصة، وفي توجه «مدرسة فرانكفورت» بصفة عامة، رغم تجاوزه له لاحقا في مؤلفه «بعد ماركس»، محاولا تحيين النظرية الاجتماعية الماركسية، آخذا بعين الاعتبار التحولات الخاصة بالرأسمالية المتقدمة (هابر، 2012). إذ يؤكد «هابرماس» أن، طبيعة الصراعات والتفاعلات الاجتماعية، ليست وليدة المادية الاقتصادية، أو ما ينتجه الناس ويتبادلونه في بيئة العمل فقط، ولكن هناك أيضا قيم معيارية رمزية، مبنية على الإنتاج والتبادل، وهو مجال «التفاعل»، مما جعل البعض يعتقد أن نظرية «هابرماس» أنها تتحرك على مر السنين من التوجه الهيجلي الماركسي إلى نوع من التوجه الكانطي (Calhoun, 1992).

ولعلى هذا ما رمى إليه «هابرماس»، عند نقده لأفكار «ماكس فيبر»، الذي كان يرى أن «الفرد أسير عقله»، وأن كل فعل انساني ليس نشاط جدير بالاهتمام الاجتماعي، وأن كل فعل مرتبط بالفرد ذاته دون سواه، إلا أنه وفي الوقت نفسه لا يحدث بمعزل عن الآخر. حيث رأى «هابرماس» أن «الذات» تنشأ وتتطور مجتمعيا، بواسطة عملية التفاعل الاجتماعي، ومن خلال التنشئة الاجتماعية القائمة على الحرية السياسية (Habermas, 1997)، وأنه لا يمكن للفرد أن يتعرف على ذاته، إلا من خلال اكتشاف رأي الآخرين حولها، وهو ما أكده «هربرت ميد»، الذي يرى أن العلاقة مع الآخر، أو من الذات إلى الذات الأخرى، يعد كنوع من الاعتراف المتبادل، ومنه فإن «الذات الراشدة» وفق تصور عالم النفس «إيريك بيرن»، تجعل الفرد يتصرف مع الآخرين بشكل عام بموضوعية، عقلانية وواقعية (ساري، 2014).

وعليه فإن العملية الاتصالية لدى الفرد، نابعة من حاجته لتحقيق غايات معينة، عبر آليات الحوار والنقاش التي تتم في الفضاءات العمومية، بعيدا عن كل أشكال الإكراه والهيمنة، وهذا ما يعطي لهذه الأماكن الطابع الاجتماعي، لأن المجتمع هو نتاج التفاعل الانساني، بين الذوات والعالم الخارجي، وهو ما يعبر عنه «هابرماس» بمفهوم الفعل التواصلي، الناتج عن المساواة داخل الفضاء العمومي، المؤسس على أخلاقيات الحوار والمناقشة، لا على العنف والصراع (الأشهب، 2006)، حيث يتخلى الفرد فيه عن جانب من ذاتيته، في سبيل تحقيق توافق، وخدمة للمصالح العليا للمجتمع.

2.1 مفهوم العمومية عند «هابرماس»

إن مفهوم «العمومية» في الفضاء العمومي، يحيلنا إلى القوة الكامنة لديه، في التمثيل الديمقراطي، الذي يؤدى إلى تشكيل «رأي عام»، أو «موقف سياسي»، وهو ما سعى «هابرماس» لإبرازه في كتابه الموسوم: أركيولوجيا الدعاية، باعتبارها مكونا بنياويا للمجتمع البرجوازي سنة 1962. والذي من خلاله حلل لنا الصيرورة، التي من خلالها عمل الأفراد على تشكيل الفضاء العام، باستعمال عقولهم (دولا فيكتورا، 2013)، أين أكد أن موضوع «العموم» أو العمومية بأنه بمثابة حامل لرأي عام، يتمتع بوظيفة نقدية، اسندت إليها صفة العمومية، أي «عمومية النقاشات القانونية (حيسون، 2015)، أما التحول الهيكلي فيتجسد في الرأي العام المشكل، على خلفية الممارسة السياسية في أوروبا الغربية. لذا فإن الفضاء العمومي يتشكل من جماعة خاصة من الناس، الذين تجمعوا للتعبير عن احتياجات المجتمع من الدولة، عن طريق النقاش والحوار، حيث تتولد لديهم الآراء والمواقف، التي تؤدي إلى تأكيد أو معارضة قرارات السلطة، في الأمور المتعلقة بشؤون العامة.

ولأن المجتمعات الديمقراطية، تهدف إلى إقامة حصن ديمقراطي منيع، ضد النظم المتعدية، فقد حفز ذلك «هابرماس» على إثارة مناقشات مثمرة للغاية حول الديمقراطية الليبرالية، والمجتمع المدني، والحياة العامة، والتغيرات الاجتماعية في القرن العشرين (Kellner, 2014)، معتبرا الفضاءات العامة، أنها فضاءات تتوسط بين الدولة والمجتمع المدني، ويجتمع فيها المواطنون لمناقشة المسائل ذات الاهتمام العام بحرية، وبالتالي تولي الوظيفة السياسية. والتي تعد في واقع الأمر محاولة منه لبلورة مشروع جديد، للتنوير والعقلانية الأوربية (بوتومور، 2004)، وهذا من خلال وضع تصور لتلك الثقافة الخاصة بالعهد البرجوازي، التي أدت في مجرى تطورها، إلى عزل العالم العقلي والروحي، كعالم مستقل من القيم عن الحضارة، وهو عالم أسمى من الحضارة نفسها (سليتر، 2004)، حيث ظهر هذا العالم العقلي في القرن 18، بسبب نمو المقاهي الأدبية، والجمعيات التطوعية، بالموازاة مع انتشار وتطور الصحافة، أين أصبح الفاعلون الاجتماعيون، يؤدون دور الوسيط بين عامة الشعب والسلطة السياسية.

ومنه فقد تشكلت قناعة عند البعض، من أن الفضاء العمومي يمكن أن يلقى نجاحا متميزا، بسبب قربه من المجتمع، كما يشير إلى ذلك «هابرماس»، وهذا من خلال الخوض في المسائل التي تلامسه وتعنيه بشكل مباشر، مما يؤدى إلى الحفاظ على وحدته وتماسكه، وكذا المساهمة في رقيه وازدهاره، عن طريق المشاركة الواسعة للمواطنين، الذين لا تحكمهم الذاتية أو الطبقية، والذين يتمتعون بدوافع سياسية خالية من الإكراه، في ظل الالتزام المشترك وفي ظل سيادة القانون، الذي تقره الدولة ويخضع له الشعب والسلطة على حد سواء. لأنه يفترض بالقانون الحديث، أن يضمن المساواة في توزيع الحقوق الذاتية بين الجميع (Habermas, 1997)، ذلك أن الفضاء العمومي عالم لا يختلف عن العالم الواقعي، المتمثل في النضال اليومي من أجل البقاء، وأنه قابل للتحقق من دون أي تحويل للواقع الاجتماعي (سليتر، 2004)، وهو ما جعل المثالية التي وضعها «هابرماس»، يمكن أن تحقق نجاح الفضاء العمومي، شريطة أن يكون مؤسس على الخطاب العقلاني النقدي، وهو الخطاب

الذي يعتمد على مهارة الفرد المشارك، ومقدرته على الاقناع والمحاججة، ذلك أنه منذ الفلسفات القديمة، كان ينظر إلى الجدل على أنه، منهج متحرك يسير بالفكر نحو التغيير (عطار، 2012).

وبالتالي فإن «هابرماس» يعتقد أن فضاء العمل العام، يمكن أن يكون أكثر فعالية، من خلال الحوار وأفعال الكلام. كما أن المناقشة العامة تؤدي إلى تشكيل الجمعيات التطوعية، والمنظمات الاجتماعية، كدور العبادة، والنوادي الرياضية، والحركات الشعبية والنقابات، التي من شأنها أن تلعب دورا حاسما في مواجهة، أو إعادة تشكيل رسائل السلطة، شريطة عدم إساءة استخدام الدعاية في الفضاء العمومي، حتى لا تترجم وجهات النظر، وتعزز على المسرح السياسي، مما يؤدي إلى تبني الآراء المشكلة، من قبل الذين في السلطة، لتأكيد الهيمنة، أو الاستحقاق، ذلك أن الدعاية تعني التلاعب بالحجج. فنشرات الأخبار مثلا، من الممكن أن تكون متحيزة، أو رامية إلى التضليل بدل التثقيف السياسي، فتعمل على مر الزمن على تشكيل آليات احتياجات لدى الفرد، لا تتوافق مع غاياته الاجتماعية، خاصة وأن الدعاية ضرورية في ممارسة السلطة لسبب بسيط، وهو مسايرة السلطة لمطالب الشعوب، المطالبة على الدوام بحقها في المشاركة، في الشؤون السياسية، سعيا منها لتأكيد وجودها.

وهذا ما جعل السلطة اليوم تستند في سياستها، إلى عبارة «ماركيوز»، بأن «الانسان ذو بعد واحد»، أي أنه ذلك الكائن العاجز، والغير قادر على الاحتجاج، خاصة وأن التكنولوجيا في هذه المجتمعات، أصبحت تعمل على تعزيز وتطوير أشكال جديدة ومبتكرة من الرقابة الاجتماعية، التي تسحق الانسان كلية، وتحرمه من حريته (بوتومور، 2004)، وذلك عن طريق توظيف تقنيات الدعاية والإشهار، في محاولة لتعزيز نمط الخطاب الرسمي، وإعطاء فرص ضئيلة للحوار.

وهكذا يبرز الفضاء العمومي، باعتباره مكان لإنتاج الرأي العام، إذ من خلاله يتم مراجعة وتقييم أداء الدولة، بواسطة النقاش المنطقي، القائم على الحوار الجاد، والحجاج العقلاني. فالفضاء العمومي يعد ساحة المتنازع عليه، من قبل الناس والمؤسسات، سواء بالمال أو النفوذ، والذي تلعب وسائل الإعلام من خلاله دورا مزدوجا، سواء كوسيلة لعرض التنافسية، أو مصدرا للأخبار وتنوع الخطابات المدججة بآليات الدعاية والإقناع، خدمة للكيان السياسي الآخذ في الاعتبار بحقيقة أن المواطنين المستقلين يحترمون مصالح الآخرين، على أساس المبادئ العادلة، وليس فقط من أجل المصلحة الذاتية ... وهذا بواسطة الاستخدام العام لعقلانيتهم (Habermas, 1995).

3.1 حرية النقاش داخل الفضاء العمومي في تصور «هابرماس»

إن أحد الركائز الأساسية التي يقوم عليها الفضاء العمومي البرجوازي، هي الإمكانات التحررية، التي تعتمد على قدرة الفرد على تعزيز مشاركته المدنية، عن طريق العمليات التواصلية وتشكيل الرأي، إذ أن الحياة النشيطة الفردية غير ممكنة، إلا بوجود حرية يتقاسمها الجميع (دولا فيكتورا، 2013). وهذا ما يؤكد وجود جهات فاعلة، تتميز «بالعقلانية»، فهي قادرة على الكلام والعمل، وقادرة على التفكير، وأيضا الخطاب والتواصل المستمر، ذلك أن طبيعة الخطاب في الفضاء العمومي البرجوازي من وجهة نظر «هابرماس»، كانت دائما تنتقد السلطة التعسفية، التي تمارسها بشكل مطلق الدولة الاستبدادية، وهو ما أكسب الفضاء العمومي البرجوازي في العصر الحديث، القدرة على معارضة جميع أشكال الهيمنة، التي تفرضها الدول الشمولية، لأن مبدأ المعارضة الذي تقوم عليه البرجوازية، يهدف إلى تغيير الهيمنة، بمطالبة السلطة بطريقة عقلانية، وعن طريق النقاش العام، بتأسيس حكمها على أساس الشرعية، عوضا عن الهيمنة والتعسف.

وعليه فإن اشراك الأفراد في النقاش، حول الشرعية السياسية والقوانين العامة، التي تحكم العلاقات بين المجتمع والسلطة السياسية، تصبح ممكنة من خلال النقد الممتد عبر الفضاء العمومي البرجوازي، الذي يطال

الدولة والحكم العام، بما في ذلك السيادة السياسية، وهذا بواسطة القوة الخطابية العقلانية، وهو ما يؤكد أهمية الفضاء العمومي، بين المجتمع المدني والدولة، أيّ بين المصالح الخاصة والقواعد المشتركة (دولا فيكتورا، 2013)، حيث يعتبر «هابرماس» أن خطابات الفئة البرجوازية في الفضاء العمومي، ضرورية لمقاومة السيطرة التي تمارسها الدولة، وهذا هو الدور الأساسي للخطابات الديمقراطية، القائمة على الفعل والفعل المنعكس، وهي السمة المميزة للفضاء العمومي البرجوازي، ذو الطابع العقلاني المتجذر في الحياة العامة الحديثة، والذي يتمظهر في قدرة الفاعلين الاجتماعيين، على الانخراط في الخطاب، الذي يُستمع فيه إلى كل المعنيين، والذي لا تستثنى فيه أيّ حجة (فينليسون، 2015)، والذي على أساسه أيضا يمكن اعتبار التحول البنيوي في الفضاء العمومي، مظهرا من مظاهر التطور الاجتماعي، لتصير المشاركة في النقاش الحاسم، الذي تقتضيه نظرية «هابرماس»، من الأمور الأساسية التي تؤدي إلى خلق مجتمع متحرر.

إلا أن واقع النقاش البرجوازي، القائم على الخطاب البراغماتي كما يرى البعض، والرامي إلى الدفاع عن «القضايا الخاصة»، المخفية تحت قناع صفة حماية «المصالح العامة»، هو ما يشبه محاولات إضفاء الطابع المؤسسي للمنظور الاشتراكي في شكله الاستبدادي والسلطوي، وليس الديمقراطي والتشاركي (Fraser, 2001)، وهو ما من شأنه أن يقوض وجهة النظر «الهابرماسية»، القائمة على الديمقراطية التمثيلية، والمشاركة الحرة داخل الفضاءات العمومية.

2. المعايير الأساسية لتشكل الفضاء العمومي عند «حنه أرندات»

1.2 الحرية والعمل

تعد أعمال «حنه أرندات» الفيلسوفة الألمانية – الأمريكية، إسهاما هاما، في تطور النظرية السياسية، من خلال اهتمامها بمختلف المفاهيم كالحرية، والعمل السياسي، والفضاء العمومي، هذا الأخير الذي تعتبره أمرا أساسيا لتحقق وجود إنساني مستوفى الشروط، من خلال مشاركته مع الآخرين، لأن الفضاء العمومي «الهابرماسي»، هو إمكانية اجتماعية يمكنها التحقق تاريخيا، عبر مشاركة تعددية للأفراد (دولا فيكتورا، 2013)، من خلال ترابط خاصيتي الكلام والعمل، وهما الآليتان اللتان تتم من خلالهما المداولات السياسية داخل الفضاء العمومي.

ولأن الفرد يتعين عليه أن يتواصل مع الآخرين، وهو الشرط الذي يحتم على الأشخاص الالتزام بتحقيقه من أجل تسهيل العيش مع بعضهم البعض، مما يستوجب إقرار تعددية داخل الأماكن العامة، التي تجعل العمل والكلام ممكنا داخل حدودها، وهما مفهومان يرتبطان بمفهومي «التعددية» و«الحرية». هذه الأخيرة التي ترى «أرندات» بخصوصها، أنها لا تعني مجرد التحرر من القيود الخارجية، أو من الضروريات، وإنما هي آلية تسمح للفاعلين على المسرح السياسي، أن يصبحوا قادرين على العمل، ومنه تصبح الحرية معنى وسبب لوجود السياسة (فازيو، 2016). إذ ترتكز نظرة «أرندات» الفلسفية والسياسية، على أن السياسة تبنى على واقع التعددية الانسانية (أرندت، 2014)، ذلك أن الطبيعة والوجود الانساني هما من الموجودات الواقعية، والبشر على اختلافهم هم قادرين على الشروع والبدء في العمل، أي القدرة على صنع بدايات جديدة في العالم المادي، وتلك القدرة البشرية الأساسية يملكها كل فرد.

لذا تعد الحرية في نظر «أرندات»، قدرة ذهنية للانطلاق بشيء جديد (آرنت، 2017)، من خلال القدرة على التعبير، التصرف وخلق مساحات مشتركة بواسطة التفاعل مع الآخرين، الأمر الذي يتطلب عددا من الأشخاص، حتى يتواصلون مع بعضهم البعض بشأن شروط تعايشهم. ذلك أن التعددية تعد حقيقة أساسية تتطلب الوجود الانساني من أجل تحقق التعاون بواسطة التفاعل والتواصل مع الآخرين في الأماكن العامة، بحيث تصبح الحياة

المشتركة ممكنة، وهو ما يجعل أفعال العمل والكلام داخل الأماكن المشتركة ممكنا أيضا. ومنه فإنه عندما تتقاطع هذه المفاهيم يتشكل المعنى الحقيقي للحريات المدنية المصونة بضمانات دستورية، كما نصت عليها لوائح الحقوق المختلفة (أرندت، 2008)، وذلك بغية تحقيق التعايش بين البشر.

وعلى هذا الأساس، ترى «أرندات»، أن الفرد قادر على تحقيق حريته، عن طريق العمل النابع من نشاطه الطبيعي الدنيوي، وأن الفضاء العمومي ليس نتيجة طبيعية للتعايش البشري، بل هو اصطناعي، لكنه وفي نفس الوقت يرتكز على علاقة الانسان بالبيئة وبالمساحات التي تعطي الشعور بالمشاركة مع الآخرين (Lamoureux, 1994)، لأن الحرية في النهاية هي مجرد خاصية يمتلكها الفرد، تساعد على إضفاء الطابع السياسي الديمقراطي، داخل الفضاء العمومي، من خلال إخضاع الفكر لاختبار الواقع (Moreault, 2001)، مما يمنح المجتمع التماسك والاستقرار.

2.2 الذات العامة

إن الفضاء العمومي بحسب «أرندات» هو عبارة عن ساحة لإحياء الأفعال الانسانية، فذات العمل وذات الانسان، يتم احتواؤهما وتحقيقهما من جانب الذات العامة، أي من جانب الجماعة (سليتر، 2004)، ذلك أن الأماكن العامة تعطي نوعا من الواقع والمتانة للحياة البشرية، وللعلاقات التي تنشأ بين الأفراد من خلال الأفعال التواصلية، التي تنتج بينهم. فالفضاء العمومي ليس مجرد مكان للوجود الانساني الفردي، بل هو أيضا الواقع الدنيوي الذي يحافظ على ظهور المرء في الأماكن العامة، أو هو «الواقع الخارجي» الذي من خلاله يتم أيضا تأكيد هوية الفرد، لأن الفضاء العمومي في الوقت ذاته، صياغة حقيقية للحاجة الاجتماعية الأساسية، وهو من أكثر أشكال التعبير الذي يربط أعضاء المجتمع ببعضهم البعض من خلال دمج خصائصهم الاجتماعية النامية (Negt & Kluge, 1993)، المشكلة للواقع الانساني.

ومنه تعتبر «أرندات» أن «الذات العامة» جزءا لا يتجزأ من عملية تحديد الهوية الفردية واكتشاف الذات، وهو ما يجعل أداء هويات الاشخاص داخل المساحات المشتركة فعالا، حيث ترتبط هذه الهويات ارتباطا وثيقا بالقدرة على التفاعل والتواصل الجماعي، لأن الاشخاص الذين ليسوا قادرين على التواصل أو التفاعل مع الآخرين، لن يكون لهم ظهور في الفضاء العمومي، باعتباره «مكان تشاركي»، الأمر الذي يعرض المشاركة للفشل، وهذا ما أكده «جيروم كوهن» في قوله: «أن البشر يظهرون أمام الآخرين لكي يتم الاعتراف بهم، من أجل التمثيل في المجتمع». وهو ما يجعل الفضاء العمومي مكان يسمح بالتعرف على هوية الأشخاص من جميع الجوانب الممكنة، الأمر الذي قد يقود في النهاية إلى حدوث نوع من التقارب والتفاهم بين الأفراد، وهو ما يقودهم إلى وحدة التفكير والأهداف، وبالتالي إلى وحدة المواقف، وهو ما يشكل أداء الهوية العامة، أو بمعنى آخر أداء ما اصطلحت على تسميته «حنه أرندات» «بالذات العامة» التي يتم بناؤها في الفضاء العمومي.

ولأجل ذلك، أكدت «أرندات»، على أهمية «المساواة السياسية» داخل الفضاء العمومي، والتي اعتبرتها شرطا حاسما للتفاعل، رغم اعترافها بأن المساواة السياسية والقدرة على العمل، قد تُقَيد في الفضاء العام، من خلال القيود الذاتية، الناجمة عن نقص في التنشئة الاجتماعية، بسبب الاختلافات في التعليم أو اللغة أو الطبقة أو حتى القدرات الفردية، التي تعرض الفرد إلى فقدان الكفاءة التواصلية، مما قد يؤدي إلى تراجع المساحات التواصلية المشتركة. وهو ما دفع «أرندات» إلى المطالبة بضرورة التركيز على المساواة السياسية، من أجل تحقق المشاركة والتفاعل، داخل الفضاء العمومي كشكل من أشكال الإدماج (Carmona, 2015)، كما حذرت في ذات الوقت من أن عدم تحقق شرط المساواة السياسية، يمكن أن يحدث التهميش، ليس داخل الفضاء العمومي فحسب وإنما حتى داخل المجتمع ككل، ومنه حدوث الإنكار للآخر سواء من خلال الاستبعاد الغير متعمد أو المقصود، مما يؤدي إلى منع الفرد من الوصول إلى الفضاء العمومي، وإلى فرص التفاعل الفعال داخله، وبالتالي حرمانه من المشاركة

السياسية مما يؤدي إلى عدم تشكل «الذات العامة».

3. نظرة «نانسي فريزر» للفضاء العمومي «الهابرماسي»

1.3 التشوه التمثيلي داخل الفضاء العمومي البرجوازي

1.1.3 التمايز الطبقي

تعد الفضاءات العامة في نظر «نانسي فريزر»، ساحات خطابية، تستطيع من خلالها الفئات الاجتماعية، تعميم وصياغة تفسيرات معارضة، بدافع حماية المصالح وتلبية الاحتياجات، فهي بذلك تعد محاولة لترسيخ مبدأ المساواة القائمة على المشاركة. إلا أنه وفي الوقت ذاته تشكك «نانسي فريزر» في إمكانية تشكل فضاء عمومي وفق المعايير الديمقراطية، في ظل وجود تمييز طبقي داخل الفضاء العمومي، لاسيما وأن طابع المثالية التي تصورها «هابرماس»، تكمن في كون الفضاء العمومي لا يمكنه أن يتشكل إلا من خلال فئة خاصة دون سواها، تنتمي إلى الطبقة البرجوازية، والتي يعتبرها الجهة الوصية على المجتمع الأوربي، المخولة والقادرة على الدفاع عن مصالحه. وهي الاستثناءات الهامة التي تحمل العديد من التناقضات لا سيما فيما يتعلق بإقصاء الطبقات الأخرى من المشاركة السياسية.

لذا يري العديد من المفكرين، أن هناك إضعاف لدور الفضاء العمومي في العصر الحديث، بسبب طبيعة الحياة العامة البرجوازية، حيث يعتبر «هابرماس» أن الحياة العامة لفئة البرجوازيين، لها أهمية بالغة، عن الحياة العامة لباقي الافراد الغير برجوازيين في المجتمع، وأن الفضاء العمومي فريد ويشكله رجال، ويلتقي فيه الأفراد بالتخلي عن خصوصياتهم (Türkmen, 2003). أي أن النقاش داخل الفضاء العمومي، يقتصر على فئة دون أخرى، وعلى طبقة دون سواها، وهو ما يطرح اشكالية مخاطر استبعاد الآخرين، الذين يفترض أن لهم نفس القدر من الأهمية، لنجد أنفسنا أمام حقيقة ثابتة مفادها أن الفضاء العمومي البرجوازي، في ظاهره يروج لخطاب المصالح العامة، بينما في الواقع العملي هو يسعى إلى تحقيق مصالح فئة محددة، ويدافع عن المصالح الخاصة لفئة خاصة دون باقي الفئات في المجتمع، مما يؤكد أن البرجوازية تحمل في طياتها نوع من الهيمنة الاجتماعية التي تنشر التمييز الطبقي، رغم ادعائها تجسيد المصلحة العامة بما يخدم جميع أفراد المجتمع، الأمر الذي يدعم مخاوف التشوه التمثيلي داخل الفضاء العمومي.

وعلى هذا الأساس أكدت «نانسي فريزر» أن الفضاء العمومي البرجوازي ليس موجودا وحده، وليس البرجوازيون وحدهم من يؤطره، بل إن هناك جمهورا آخر كان موجودا منذ بداية الفضاء العمومي، فإلى جانب البرجوازيين كان هناك دوما جمهور المواطنين وصغار الفلاحين، النساء، النخبة وجمهور الطبقة العاملة... إلخ، وهم جمهور عريض متعدد ومتنوع (العلوي، بدون سنة النشر). وهو ما يشير إلى وجود فجوة اجتماعية حسب ما تعتقده «فريزر»، مؤكدة أن إمكانات التحرر والنقد التي يتمتع بها الفضاء العمومي البرجوازي هي في واقع الأمر مجرد أدوات لفرض الهيمنة التي من أشكالها الهيمنة الاجتماعية التي تجعل من المساواة المجتمعية شرطا مستبعدا. مما يجعل الفضاء العمومي البورجوازي، مجرد أداة تغذي مبدأ التفاوت الاجتماعي، في المداولات السياسية بما يعود بالنفع على الجماعات المسيطرة في المجتمع دون سواها. لذا نادت «فريزر» بضرورة إعادة النظر في بعض مرتكزات نظرية «هابرماس» (العلوي، بدون سنة النشر)، وهو ما دعت إليه في مقالها الذي نشرته عام 1991، من خلال محاولتها التأسيس لنظرية نقدية جديدة، والتنظير لفضاء عمومي جديد يتجاوز الفضاء العمومي البرجوازي (علوش، 2014).

ومنه إن التفاوت داخل الفضاء العمومي البرجوازي بات يشكل تناقضا صارخا مع مبادئ الديمقراطية الليبرالية،

المبنية على أساس المساواة والتكافؤ القائم على المشاركة، ذلك أن الديمقراطية الليبرالية نشأت بفعل نضال البرجوازية الأوروبية من أجل تحرير نفسها من السيطرة المطلقة للملوك والطبقة الأرستقراطية (Louw, 2005). لذا فإن هذا التأصيل للتمايز المتزايد في المجتمعات البرجوازية دفع بالأطراف المهمشة مثل: أعضاء الطبقة العاملة، الجنس الأنثوي، الأقليات العرقية والأقليات الدينية...إلخ، التي تنتمي إلى فئات اجتماعية غير بورجوازية، والتي يتم استبعادها بشكل غير صريح من الفضاءات العامة، إلى احتلال مناصب ثانوية في المجتمع، على الرغم من أن «هابرماس» يعتبر أن الفضاء العمومي مجالا عاما اجتماعيا للتواصل والتفاعل، بين مختلف الأطراف المشاركة على تنوعها واختلافها في العالم الحديث، والذي تؤطره مجموعة القيم التي تستوجب إقامة النقاش على نحو عقلاني، والذي يمكن أن يشمل أيضا مفاهيم العدالة، ومكافحة التمييز التي تعد على مقربة من قيم الإعلان العالمي لحقوق الانسان (Terzi & Tonnelat, 2017).

وعليه فإن الديمقراطية التداولية، التي تتألف أحيانا من الأطراف المتنازعة والمتعارضة، هي معيار للمساواة السياسية التي تسمح بظهور ومشاركة كل أطراف المجتمع في عملية التداول، رغم صعوبة القضاء على التفاوتات الاجتماعية داخل الفضاءات العمومية، وهذا ما يؤكد عليه نموذج «هابرماس» للديمقراطية التداولية، حيث أن العملية الديمقراطية في نظره، تضطلع بمهمة برمجة الحكومة لصالح المجتمع باعتبار أن الحكومة جهاز للإدارة العامة، والمجتمع بوصفه سوق مهيكل من شبكات التفاعلات بين الأشخاص (Habermas, 1994). غير أن انعدام التكافؤ التمثيلي قد يؤدي إلى عدم التكافؤ التشاركي وهو أحد أشكال اللامساواة، الذي يعد أحد أسباب حدوث الأزمات السياسية المعاصرة، ذلك أن إقامة العدالة تتطلب ضمان أن يكون لدى الناس «القدرة على العمل» على قدم المساواة (Fraser, 1995).

وبما أن الفضاء العمومي مرتبط بالسلوك السياسي (Bodnar, 2015)، فإن «نانسي فريزر» ترى أنه لا بد من العمل على التصدي لخطابات الهيمنة، والخطابات القمعية والتعسفية، المتولدة داخل الفضاء العمومي البرجوازي، من خلال فرض وجهات نظر خاصة للفئات الاجتماعية الأكثر نفوذا وثراءا، والتي في الغالب لا تتوافق خطاباتها مع خطابات المتعلمين والنخب وذوي البشرة الغير بيضاء. لذا فإن تعدد الهويات داخل الفضاء العمومي تعد من أهم العناصر المحفزة على المشاركة، إذ يرى «هابرماس» أن طريقة الأداء الناجح لأي خطاب، تفترض مسبقا معايير الحقيقة والشمولية والصدق والملاءمة (Fraser, 1981)، الأمر الذي من شأنه أن يتيح فرصة المشاركة وتبادل الأدوار في الحياة السياسية كما في الحياة الاجتماعية، مما يعني تحقيق الاعتراف المتساوي للهويات التي تطالب بها الحركات الاجتماعية والثقافية، كالحركة النسوية والحركة المضادة للعنصرية (بومنير، 2010).

2.1.3 الاستبعاد الجنسي

إن الدافع السياسي الكامن وراء خلق الفضاء العمومي هو ابتكار مكان تشاركي، يلتقي فيه المواطنون من أجل المناقشة على قدم المساواة، إلا أن هناك العديد من الاستثناءات التمثيلية، حيث يؤكد «بيار بورديو» أن: «الإقصاء وجد أيضا بين مكونات الفضاء العمومي من الذكور» (عبد المولى، 2015). مما يعني أن التغلب على مظاهر التفاوت في المشاركة في الحياة العامة، والتغلب على القيود المفروضة في نموذج البرجوازية الليبرالية من أهم الشروط لتحقيق التكافؤ الحقيقي في المشاركة لأولئك الذين استبعدهم هذا النموذج. إذ أنه في كثير من الأحيان تتم عرقلة المناقشات النسوية بواسطة البدائل القانونية التحيزية (Benhabib, 1993)، وهو ما أدى إلى تعالي الأصوات المنادية بالحرية والمساواة مع تكافؤ الفرص في الاماكن العامة التي يسيطر عليها الذكور، الأمر الذي يستوجب فصل الفضاء العمومي الذكوري البرجوازي عن الاستثناءات التي يتسم بها (Downey & Fenton, 2003)، مما يعني ضرورة توحيد المساحات الجماعية والتي من المفترض أن تشكل شكلا شاملا من

التضامن الغير مشروط بين جميع الأفراد، وأن تلعب دورا محوريا في بناء الحياة المعاصر.

وعليه فقد وفي السياق السياسي المعاصر أصبح يرى البعض أن هناك توظيف للنفوذ لدى بعض المجتمعات بهدف تهميش فئات معينة، الأمر الذي من الممكن أن يولد الكراهية والتطرف لدى الأجانب والفئات المقصية، لأن العرق، الجنس والطبقة، ليست بالعناصر المعزولة عن بعضها البعض (Fraser, 2004). مما يجعل مبدأ المساواة أمر ضروري، والذي يفرضه التنوع الثقافي والحضاري داخل الحياة العامة بسبب تنوع الهويات والمجتمعات. ذلك أن الفضاءات العامة وخلافا لمفهوم البرجوازية لا تمنع التنوع الثقافي كما لا تعمل على أن تكون ساحات حضورية فقط، وإنما هي أيضا مساحات لتشكيل وإبراز الهويات الاجتماعية، الأمر الذي من الممكن أن يؤدي إلى إحداث تقارب بين أعضاء الجماعات الاجتماعية الثانوية.

ومن هنا تعتقد «فريزر»، أن عدم المساواة بين الجنسين، والتي تتجلى في معظم المجتمعات، هي من أهم أشكال الهيمنة الجنسية، التي تؤدي إلى نوع من التهميش والاقصاء الطبقي والتمييز العنصري، على غرار مختلف الأنظمة الاستبدادية التي طالما استثنت المعدمين والمضطهدين من ذاكرة البشرية (أرندات، 2016)، وهذا على الرغم من أن الفضاء العمومي البرجوازي يركز على إنتاج الخطابات العقلانية التي تمنح المجتمع إمكانية التحرر. وهو ما يبرر دفاع «الحركة النسوية» عن المرأة ضد مختلف أشكال الإقصاء والتهميش المتعمد والاستبعاد الجنسي للديمقراطية الاجتماعية داخل الفضاءات العمومية (Fraser, 2011)، والذي من مظاهره توسيع مجال الحضور لفئات معينة على حساب باقي الفئات، ومن ثمة إمكانية التغاضي أو التجاهل القصري لبعض المسائل التي لا تخدم مناقشتها الفئة المهيمنة الساعية دوما إلى قمع القوى التي تهيمن عليها، وهو الشيء المناهض للمساواة الاجتماعية والسياسية معا.

2.3 الفضاء العمومي العابر للحدود

في خضم الجدل القائم حول طبيعة ودور الفضاء العمومي في عصر العولمة، تعتقد «نانسي فريزر» أن الفضاء العمومي اليوم له صلة وطيدة بعصر العولمة، وبالتدفقات العابرة للحدود المتزايدة والمكثفة للأشخاص والمعلومات، والذي تحول بفضل التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال، إلى «فضاء عمومي عالمي»، والتي أثارت مفاهيم جديدة وعديدة، مثل: مفهوم الاندماج الذي يتجاوز عن الحيز العام المحلي والوطني. حيث تعتقد «نانسي فريزر» أن تراجع دور الدولة الوطنية سياسيا له أثره كبير في بروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والمحلية، والتي أخذت تنافس الدولة في المجال السياسي (الطيب عيساني، 2008)، وهو ما أدى في الأخير إلى خلق فضاءات للنقاش العام العالمي، الذي يرجى منه أن يحقق جوهر الممارسة السياسية، ويتوافق مع التطور التاريخي والتحول الهيكلي للفضاء العمومي، مما يضمن سد الفجوة بين المجتمع المدني والدولة، بفضل إمكانية العمل فيه بصورة متساوية اجتماعيا، مع وجود تنوع في الخطاب السياسي، المشحوذ بالمنافسة بشكل يعزز الديمقراطية.

وعليه ترى «نانسي فريزر» أنه لا توجد إمكانية لتحقق هذه الافتراضات، إلا إذا تم تغييب المصالح الخاصة في الفضاء العمومي، التي في كثير من الأحيان تكون لصالح العنصر المهيمن، خاصة إذا ما ارتبط الأمر بمفهوم صناعة المواقف، وصياغة الرأي العام، الذي من شأنه أن ينعكس على التمثيل البرلماني في الدول الديمقراطية، ذلك أن هذا النموذج من الديمقراطية يقتضي توليد جيل من الرأي العام الوطني من خلال عمليات الاتصال الجماهيري ذات الحدود الإقليمية وباللغة الوطنية ونقلها عن طريق وسائل الإعلام الوطنية، مما ينعكس على المصلحة العامة للمواطنين الوطنيين فيما يتعلق بتنظيم حياتهم المشتركة الإقليمية (Fraser & Nash, 2007)، خاصة في الوقت الحاضر، الذي أصبح فيه من الشائع الحديث عن «الحياة العامة العالمية»، حيث أكد العديد من الباحثين،

على أن هنا أيضا مساحات خطابية عبر وسائل الإعلام والاتصال التي تتجاوز حدود البلدان والدول وأنه توجد معالم لهذه الفضاءات، ولهذا فإن فكرة «الفضاء العام العابر للحدود» مقبولة إلى حد بعيد، وهذا ما يستدعي تطوير مفهوم الفضاء العمومي باعتباره فضاء للتواصل، وذلك من أجل محاولة فهم طرق وكيفيات تشكل الرأي العام، وبالتالي تسقط الأهمية حول من يشارك وبأية شروط.

وعلى ضوء ذلك ترى «نانسي فريزر» أنه بات من المفترض على تكنولوجيات الإعلام والاتصال اليوم، أن تكون وسائل لتعبئة الجهود السياسية، من أجل ممارسة المكتسبات الديمقراطية، وبالتالي تصبح الفضاء الجديدة، أداة لربط المجتمع بالسلطة السيادية، عن طريق وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، أين يصبح لهذه الأخيرة وظيفة مزدوجة، كانت تنحصر فيما مضى في الدور الإخباري والإعلامي من خلال عمليات النشر والتبليغ، وهذا من خلال إضافة دور جديد إليها يتمثل في العمل على تشكيل «فضاءات إعلامية جديد»، تنمو وتتطور بتطور الوسائل الإعلامية والاتصالية.

ومنه فإن الساحات التواصلية، التي يجتمع فيها المتحاورون، عبر هذه الفضاءات المجسدة لمفهوم «الحياة العامة الوطنية»، من وجهة نظر النظرية الديمقراطية، هي حقيقة لا يمكن إنكار وجودها، إلا أن الواقع التكنولوجي لوسائل الإعلام والاتصال، فرض واقعا مغايرا، من خلال عمليات البث الفضائي «لوسائل الإعلام العابرة للحدود»، وهي خاصية جديدة، تلح على ضرورة إعادة بناء النظرية الديمقراطية «الكونية»، بالعودة إلى إعادة بناء المفاهيم التواصلية، لأن نظرية الفضاء العمومي منذ إنشائها، حسب اعتقاد «نانسي فريزر»، ضمت مفهوم القومية أو الإطار الوطني، مما صب عليها كثيرا من الانتقادات، وهو ما يستوجب إعادة النظر في الأسس الوطنية لنظرية الفضاء العمومي البورجوازي، بسبب بروز العديد من المفاهيم، المرتبطة بتطور وسائل الإعلام والاتصال، مثل: «العولمة» و»التعددية الثقافية»، وغيرها من المفاهيم المرتبطة بتشكل الرأي العام المشكل من خلال النقاش العالمي الموسع في إطار العبور عبر الحدود.

وبشكل عام يشهد العالم اليوم، ظهور هياكل سياسية، اقتصادية، قانونية وأمنية متعددة، تشكل معالم سيادات جديدة، مثل: الاتحاد الأوروبي، صندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة، وغيرها من المؤسسات والمنظمات العالمية. فضلا عن الهيمنة السيادية للدول العظمى، والتي لها قدرة التأثير على سياسات الدول، والتي غالبا ما أصبحت توظف الجهات الفاعلة الغير حكومية والمؤسسات العابرة للدولة للتدخل أو لإحداث تغيير على مستوى سياسات الدول الأخرى التي أصبحت اليوم لا تتمتع بالسيادة الكاملة على أراضيها، وهذا ما يجعل معالم السيادة السياسية لهذه الدول غير واضحة أو متغيرة المعالم. ومنه ترى «نانسي فريزر»، أن هذه التطورات تدعونا وبإلحاح للتساؤل حول مآل مفهوم الفضاء العمومي الكلاسيكي، داخل الحيز الجغرافي للوطن؟ في ظل زوال الحدود وتقارب المسافات الذي فرضته تكنولوجيا الإعلام والاتصال إذا ما أردنا أن نضع تصورا للحياة العامة الوطنية، وهو الأمر الذي لا محالة سيتطلب حسب رأي البعض إعادة التفكير في صياغة النظرية النقدية بشكل عام، والفضاء العمومي بشكل خاص، في ظل الاحتمالات التحررية التي تفرضها تكنولوجيا وسائل الإعلام الجديدة، التي باتت خارج سيطرة الدولة، وأمام امبراطوريات إعلامية كبيرة (علوش، 2014).

ومن جهة أخرى، فإن اللغة الوطنية الواحدة التي كان من المفترض أن تكون وسيلة لغوية للاتصال، داخل الفضاءات العمومية باعتبارها اللغة الرسمية للدولة ويتم تبنيها على حساب اللهجات المحلية والإقليمية على الرغم من الاعتراف والاقرار بهذه اللهجات، فقد تراجع استخدامها التواصلي أمام بعض اللغات التي اكتسبت معنى العالمية، بسبب انتشارها بين الناطقين بغير هذه اللغة باعتبارها لغة مشتركة للأعمال التجارية، والترفيه الإعلامي العالمي، ناهيك عن الأوساط الأكاديمية. هذا فضلا عن تسارع وزيادة وتيرة الهجرة التي ساهمت بشكل مباشر

في التنوع العرقي والثقافي لدى العديد من الدول، والذي أصبح يشكل نسيجا بشريا غير متجانس من الأفراد متعددي الهويات والثقافات، وبهذا سقط مفهوم الجنسية والمواطنة من المجتمع السياسي.

ومنه فقد بات من المؤكد أن وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، لا تُعبِر في كل الأحوال، عن أداء وظيفة وطنية، ترتكز على العمل على فرض اساليب الهيمنة للدولة الوطنية، خاصة مع زيادة التركيز وبشكل كبير على ملكية وسائل الإعلام الكلاسيكية من قبل القطاع الخاص داخل حدود الدولة وخارجها، وهو ما يؤكد إمكانية وجود صحافة أكثر استقلالا، وتلفزيون ذو برامج أكثر تنوعا وشمولية. فهذه التطورات حسب «نانسي فريزر» قد أدت أيضا إلى أفول نظرية «الفضاء العمومي للأدب القومي»، الذي كان من المفترض أن يشكل وسيلة لتشكيل الهوية الوطنية، إلا أن الانفتاح الثقافي العالمي بسبب تلاشي الحدود الثقافية المحلية أمام المد الثقافي العالمي وبفعل إمكانات النشر واتساع نطاق البث للمنتجات الثقافية عبر شبكات الأنترنت، والأقمار الصناعية التي باتت تؤمن الاتصال لكامل المعمورة وبصورة مباشر وآنية، وهو ما قد يؤدي إلى ما اصطلح على تسميته «بالتهجين الثقافي»، مما يعني أن المرء سيصبح بحاجة إلى نهج يمكنه من أن يستوعب التمايز والاختلاف والتفاعل، على كل المستويات(Fraser, 2009).

إلا أن الجدير بالذكر أنه أمام زيادة الحصص والبرامج الإذاعية والتلفزيونية المخصصة للحوار والنقاش السياسي، إلى جانب تنامي استخدام منصات التواصل الاجتماعي عبر شبكات الأنترنت، نجد أنفسنا مرغمين على عدم إنكار أو إغفال دور وسائل الإعلام والاتصال الجديدة، التي باتت تدعم مجموعة العمليات التواصلية والتي لا يقتصر بثها على المواطنين داخل الحدود الوطنية، وإنما بثها يعبر الحدود الجغرافية والسياسية، وهو ما أدى في نهاية المطاف إلى عملية تجريد البنية التحتية الاتصالية من بعض الضوابط والقيود التي كانت تفرضها الدول مركزية الحكم والتسيير على عمليات النشر للمعلومات، مما أعطى فرصة جديدة لتشكيل الرأي العام الحر بفضل القدرة التواصلية للقوى الفاعلة التي أوجدتها وسائل الاتصال الجديدة هذه عبر منابر الحوار المفتوحة، ليس فقط من خلال الفضائيات التلفزيونية العابرة للقرات، وإنما أيضا من خلال منتديات النقاش المشكلة في الفضاءات الإلكترونية على شبكات الأنترنت.

خاتمة:

إن العلاقة بين المجتمع المدني والحياة العامة هي في طليعة المناقشات المعاصرة، وقد شكلت إسهامات «يورغن هابرماس» في طبيعة الجدل القائم، حيث تحدث عن المداولات السياسية المؤسسة على مبدأ إزالة الاعتراضات والموانع، من أجل بلورة الاتفاقات والتفاهمات داخل الفضاءات العمومية، والتي يعتبرها «هابرماس» همزة وصل بين المجتمع المدني والدولة الوطنية التي تمارس السلطة السيادية. إلا أن صيرورة التطورات الاجتماعية والاتصالية فرضت واقعا جدليا جديدا، تدخل بشكل طوعي أو قصري في إعادة بناء وصياغة مفهوم الفضاء العمومي البرجوازي، لا سيما وأن هذا الأخير بات يعاب عليه انحصاره على الفئة الاجتماعية الأكثر ثراء والمسيطرة والفاعلة، المدفوعة بأنانية حماية المصالح الشخصية على حساب باقي الفئات الاجتماعية الأخرى، وعلى حساب المصلحة العليا للمجتمع.

وهذا ما دفع بالعديد من المفكرين أمثال «حنه أرندات» للمطالبة بالاعتراف بالفئات المهمشة في الأماكن العامة لأن إنكار الآخر يعني إنكارا للعمومية، والاعتراف بالآخر يعد الوسيلة الوحيدة لتبلور مفهوم «الذات العامة»، الذي يعد في نظرها السمة الأساسية لتشكل الفضاء العمومي. في حين تحدثت «نانسي فريزر» عن إرهاصات تشكل فضاء عمومي جديد أقرته العولمة، بفعل التطورات المتسارعة لوسائل الإعلام والاتصال، التي باتت مجالا مفتوحا للنقاش والحوار، ليس على الصعيد المحلي للدول فقط، وإنما على الصعيد العالمي، وهو ما عبرت عنه

بمفهوم «الفضاء العمومي العابر للحدود». ومنه فقد أتت هذه الانتقادات بفعل متغيرات اجتماعية، وتاريخية وأخرى تقنية، وهذا ما يستدعي اعادة القراءة والتفكير من جديد في مفهوم الفضاء العمومي البرجوازي الذي صاغه الفيلسوف الألماني «يورغن هابرماس» على ضوء هذه المعطيات الجديدة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

- آرنت حنه. (2017). حياة العقل: الإرادة. ج2. ترجمة السنوسي نادرة، ط1، ابن النديم للنشر والتوزيع. الجزائر.
- أرندات حنة. (2016). اسس التوتاليتارية. ترجمة أبو زيد أنطوان، ط2، دار الساقي. بيروت.
- أرندت حنة. (2008). في الثورة. ترجمة عطا عبد الوهاب، ط1. المنظمة العربية للترجمة. بيروت.
- أرندت حنة. (2014). ما السياسة؟، ترجمة الخويلدي زهير، بالحاج مبروك سلمى، ط1، منشورات الاختلاف. الجزائر.
- الأشهب محمد. (2006). الفلسفة والسياسة عند هابرماس: جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية. ط1. منشورات دفاتر سياسية، الرباط.
- الأشهب محمد. (2007). يورغن هابرماس ورهان الفلسفة في الفضاء العمومي. مجلة رهانات. العدد3، ص 10-14.
- بن تومي ليامين. (2014). مفهوما النقد والتواصل عند يورغن هابرماس. مجلة الخطاب. العدد17، ص 191-202.
- بوتومور توم. (2004). مدرسة فرانكفورت. ترجمة هجرس سعد، ط2. دار أويا، بنغازي.
- بومنير كمال. (2010). النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت: من ماكس هوركهايمر إلى أكسيل هونيث. ط1،منشورات الاختلاف. الجزائر.
- دولا فيكتورا كوينتين. (2013). مفاهيم المواطنة والفضاء العمومي عند خنة آرنت وهابرماس: استمرارية السياسة من العصور القديمة إلى الحداثة. ترجمة علوش نور الدين، المجلة العربية لعلم الاجتماع اضافات. العدد22، ص48-59.
- ساري حلمي خضر. (2014). التواصل الاجتماعي: الأبعاد والمبادئ والمهارات. ط1. دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- سليتر فيل. (2004). مدرسة فرانكفورت نشأتها ومغزاها: وجهة نظر ماركسية. ترجمة كلفت حليل، ط2، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
- عبد المولى عزالدين. (2015). العرب والديمقراطية والفضاء العام في عصر الشاشات المتعددة. ط1، مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة.
- عطار أحمد. (2012). مفهوم النقد ومهمة الفلسفة: هاربرت ماركيوز مسائلا كانط، هيغل، ماركس. مجلة نزوى. العدد72، ص 59-68.

- علوش نور الدين. (2014). تحولات الفضاء العمومي في الفلسفة السياسية المعاصرة: من هابرماس إلى نانسي فريزر. المجلة العربية لعلم الاجتماع اضافات. العددان 26-27، ص 77-90.
- العلوي رشيد. (بدون سنة النشر). الفضاء العمومي من هابرماس إلى نانسي فريزر. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، الرباط.
- عيساني رحيمة الطيب. (2008). مدخل إلى الإعلام والاتصال: المفاهيم الأساسية والوظائف الجديدة في عصر العولمة الإعلامية. ط1، جدار للكتاب العالمي، عمان.
- فازيو نبيل، (2016). الفعل، والصفح، وأزمة عالم متصحّر: في أُفق اكتشاف سياسي للانسان عند آراندت. مؤسسة مؤمنون بلال حدود للدراسات والأبحاث، الرباط.
- فينليسون جيمس جوردن. (2015). يورجن هابرماس: مقدمة قصيرة جدا. ترجمة أبو النور حسن أبو النور حمدي، ط1. مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
- قاسيمي صافية. (2016). الفضاء السيبراني والأغورا الإلكترونية: اشكالية خلق فضاء عمومي افتراضي حسب المنظور الهابرماسي. مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية. العدد7، ص 60-75.
- المشابقة بسام عبد الرحمن. (2015). نظريات الاتصال. دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
- هابر ستيفان. (2012). هابرماس والسوسيولوجيا. ترجمة جديدي محمد، ط1،منشورات الاختلاف. الجزائر.
- حيسون مولاي. (2015). الفضاء العمومي عند يورغن هابرماس. https://www.anfasse.org 80-%D8%A%88%D9%80-%D9%81%D8%A9%D9%84%D8%B3%D9%81%D9%/%D9 81%D8%84%D8%B3%D9%81%D9%36-%D9/8A%D8%A9%A%D8%B1%D8%A8%D9 80%D8%A7%D8%A1-%80%D9%81%D8%B6%D9%84%D9%6284-%D8%A7%D9/%A9 %80%D9%80%D9%85%D9%88%D9%85%D9%84%D8%B9%D9%%D8%A7%D9 80%88%D8%B1%D8%BA%D9%8A%D9%86%D8%AF-%D9%8A-%D8%B9%D9 80%D8%A7%D8%B3-%85%D9%87%D8%A7%D8%A8%D8%B1%D9%86-%D9%%D9 8A%D8%8A-%D8%AD%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%85%D9%80-%D8%AF-%D9%%D9 .86%88%D9%80%D9%80%D9%%B3%D9

المراجع الأجنبية:

- Benhabib, S. (1993). Feminist theory and Hannah Arendt›s concept of public space. History of the human sciences. vol 6. no 2 ,p 97114-.
- Bodnar, J. (2015). Reclaiming public space. Urban Studies Journal Limited. Vol 52. no 12. p 20902104-.
- Calhoun, C. J. (Ed.). (1992). Habermas and the public sphere. MIT press.
- Carmona, M. (2015). Re-theorising contemporary public space: a newnarrative and a new normative. Journal of Urbanism: International Research on Placemaking and Urban

Sustainability. vol 8. no 4. p 373405-.

- Downey, J & Fenton, N. (2003). New media: counter publicity and the public sphere. New media & society. vol 5. no 2. p 185202-.
- Fraser, N & Nash, K. (2007). Transnationalizing the Public Sphere: On the Legitimacy and Efficacy of Public, Opinion in a Post-Westphalian World. Theory Culture & Society.
- Fraser, N. (1981). Foucault on Modern Power: Empirical Insights and Normat confusions. Praxis International. vol 1. no 3. p 272287-.
- Fraser, N. (1995). From Redistribution to Recognition? Dilemmas of Justice in a 'Post-Socialist' Age. New left review. no 212. p 68.
- Fraser, N. (2001). Repenser la sphère publique: une contribution à la critique de la démocratie telle qu›elle existe réellement. Hermès. no 31. p 125.
- Fraser, N. (2004). Justice sociale: redistribution et reconnaissance. Revue du MAUSS. p 152-164.
- Fraser, N. (2009). Social justice in the age of identity politics: Redistribution, recognition, participation. Geographic thought: A praxis perspective. p 7291-.
- Fraser, N. (2011). Feminism Capitalism and the Cunning of History. Cahiers du Genre. no 1. p 165192-.
- Habermas, J. and others. (1974). The Public Sphere: An Encyclopedia Article. New German Critique. No 3. p 4955-.
- Habermas, J. (1994). Three normative models of democracy. Constellations. vol 1. no 1.
- Habermas, J. (1995). Reconciliation Through the Public use of Reason Remarks on John Rawls›s Political Liberalism. The Journal of Philosophy. Vol 92. No 3. p 109131-.
- Habermas, J. (1997). Popular Sovereignty as Procedure, Deliberative Democracy: Essays on Reason and Politics. p 3565-.
- Habermas, J. (1997). Sur le droit et la démocratie: Note pour un débat Les voies de la démocratie. Le Débat. no 97. p 4247-.
- Kellner, D. (2014). Habermas, the public sphere, and democracy: Re-imagining public space. Palgrave Macmillan. p 1943-
- Lamoureux, D. (1994). Hannah Arendt, l'esthétique et le politique. Revue québécoise de science politique. no 25. p 6587-.

- Louw, E. (2005). The Media and Political Process. SAGE.
- Moreault, F. (2001). Hannah Arendt : Erôs de la liberté de penser et amour de la liberté politique. Horizons philosophiques. Vol 11. No 2. p 109129-.
- Negt, O, & Kluge, A. (1993). Public Sphere and Experience: Toward an Analysis of the Bourgeois and Proletarian Public Sphere. University of Minnesota Press.
- Terzi, C & Tonnelat, S. (2017). The publicization of public space. Environment and Planning A: Economy and Space. vol 49. no 3. p 519536-.
- Trom, D. (1989). Habermas Jürgen: L›espace public, Archéologie de la publicité comme dimension constitutive de la société bourgeoise. Politix Revue des sciences sociales du politique. vol. 2. no 5. p 9596-.
- Türkmen, B. (2003). Les contre-publics islamistes et kémalistes dans le processus de reconstruction de l'espace public turc. Cahiers de la Méditerranée. no 67. p 225244-.